الأمم المتحدة

A/ES-10/502–S/2010/505

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
4 October 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

اجتمع زعماء العالم في الأمم المتحدة لحضور المناقشة العامة للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، ووجهت الغالبية العظمى منهم رسالة محورية وبوضوح بالغ: يجب على الجميع احترام القانون الدولي والتقيد به، لأنه يشكل الركيزة الأساسية لنظامنا الدولي الرامي إلى كفالة علاقات تتسم بالسلام والأمن والصداقة والمساواة فيما بين الأمم، وضمان حماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع الشعوب.

وشكلت تلك الرسالة المحورية أهمية مباشرة لقضية فلسطين والإشارات إلى ضرورة التوصل إلى حل عادل ودائم، وللجهود المتواصلة التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تعزيز محادثات السلام والحيلولة دون انهيارها بسبب تعنت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وإفلاتها من العقاب. ويتسم توافق الآراء الدولي في هذا الصدد بالقوة. والآن أكثر من أي وقت مضى، فإن الدول الأعضاء متحدة في مطالبتها إسرائيل باحترام التزاماتها القانونية بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، وبالوقف الفوري لانتهاكاتها لاتفاقية جنيف الرابعة ولقرارات الأمم المتحدة العديدة ذات الصلة. وهناك إجماع في الإيمان بحتمية احترام القانون من أجل تعزيز بيئة مواتية للسعي إلى السلام، بل وبالفعل إنقاذ آفاق التوصل إلى حل

الدولتين لتحقيق السلام على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وعلى وجه الخصوص، فإن المجتمع الدولي متحد بقوة في مطلبه بأن توقف إسرائيل حملتها الاستيطانية غير الشرعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وللأسف، فإن إسرائيل ترد على تلك النداءات القادمة من كل أركان الأرض بالتحدي والتعنت واللامبالاة، بل وبمقترحات توسعية وعنصرية سافرة. فمع انتهاء ما سُمي بـ ''التعليق لعشرة أشهر'' لبناء المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، شرع المسؤولون الإسرائيليون، ومن بينهم أعضاء كبار في الحكومة، في الإدلاء بعدة تصريحات استفزازية، من بينها تصريحات أُدلي بها في سياق الزيارات الرسمية للمستوطنات غير الشرعية، مما يُظهر تصميمهم على مواصلة استعمار الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بغض النظر عن أن تلك الأفعال تشكل انتهاكات واضحة للقانون الإنساني الدولي، وبغض النظر عن الأثر البالغ الضرر على عملية السلام التي استؤنفت حديثا وعلى الجهود المتضافرة النبيلة التي يبذلها في هذا الصدد كل أعضاء المجتمع الدولي وتقودها جهود الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن بين ما تم من إجراءات وما أُدلي به من بيانات استفزازية عديدة في الأيام الأخيرة، دشَّن نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي سيلفان شالوم يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر طريقا في الخليل للمستوطنين غير الشرعيين فقط. وستمول وزارة النقل الطريق الذي تقدر تكلفته بحوالي ٥ ملايين دولار. كما أعلن السيد شالوم لوسائط الإعلام أنه يعتبر تعليق بناء المستوطنات خطأ لا مبرر له، وأقسم بأنه لن يتكرر. وهذه التصرفات الصادرة عن كبار أعضاء الحكومة الإسرائيلية تُبيِّن تصميم السلطة القائمة بالاحتلال على تكرار تحديها الطائش لسيادة القانون وعلى اختيار التعنت لا التعاون. ولا يُفهم من ذلك إلا أنه يشكل قرارا إسرائيليا واضحا بالاستمرار في طريق الاحتلال والاستيطان والاستعمار، لا طريق السلام استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة، ومبدأ الأرض مقابل السلام الذي يشكل صلب مرجعيات مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وهي أسس السلام التي أعاد المجتمع الدولي التأكيد عليها مرارا وتوافق رأيه على دعمها.

وفي الوقت نفسه، ارتكب المستوطنون الإسرائيليون في الأيام القليلة الماضية أعمال عنف واستفزاز، من بينها تدمير حقول، وإقامة مقطورات سكنية، والقيام بأنشطة بناء غير قانونية في المستوطنات في كل أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها داخل القدس الشرقية وحولها. كما صعَّد المستوطنون المتطرفون من هجماتهم ضد المدنيين الفلسطينيين العزَّل المقيمين في القرى القريبة من المستوطنات غير الشرعية. وعلى وجه الخصوص، ومع بدء الفلسطينيين موسم حصاد الزيتون، بدأ المستوطنون الإسرائيليون مرة أخرى حرق بساتين

الزيتون وقطع أشجارها، بالإضافة إلى سرقة المحصول الثمين الذي يشكل قوت العديد من الأسر الفلسطينية ومصدر رزقها. وفضلا عن ذلك، فإنه من المعروف أن أعمال العنف والإرهاب والتخويف تلك، التي يمارسها المستوطنون المتطرفون والعدوانيون، تُجرى تحت مراقبة وحماية قوات الاحتلال الإسرائيلية.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نعرب عن بالغ انزعاجنا وغضبنا إزاء الملاحظات المسيئة والاستفزازية التي أدلى بها وزير الخارجية الإسرائيلي في الجمعية العامة يوم الثلاثاء، ٢٨ أيلول/سبتمبر. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن هذا الاستفزاز قد أتى في نفس التاريخ الذي ارتكب فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرييل شارون قبل عشر سنوات عمله الاستفزازي الخطير بهجومه مع قوات الاحتلال على الحرم القدسي الشريف في القدس الشرقية المحتلة، مشعلا بذلك الانتفاضة الثانية. إن قيام وزير الخارجية أمام الجمعية بالتشويه السافر للحقائق المقبولة والمعروفة دوليا بشأن احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية والأراضي العربية الأخرى منذ عام ١٩٦٧، وكذلك دعوته العنصرية إلى نقل للسكان في إطار تسوية نهائية، هما أمران بالغا التجاوز ويجب رفضهما رفضا قاطعا. وفضلا عن ذلك، فإن ما ذكره وزير الخارجية، باسم حكومته، بأن إسرائيل تسعى للتوصل إلى اتفاق مؤقت يُنفَّذ على مدى بضعة عقود، ينبغي أن يدق ناقوس الخطر لجميع المؤمنين بالطابع الملح للتوصل إلى تسوية سلمية وشاملة على أساس حل الدولتين والذين يبذلون جهودا جبارة لتحقيق ذلك الهدف.

فإن تلك التصريحات تتناقض تماما مع الالتزام الدولي والرؤية الدولية السائدة بإيجاد تسوية سلمية نهائية، على النحو المكرس في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبتوافق الآراء على أن مفاوضات التوصل إلى تلك التسوية السلمية يمكن، بل وينبغي، إنهاؤها في غضون عام واحد، بما يتيح للشعب الفلسطيني أن يمارس أخيرا حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير عن طريق تحقيق استقلال دولته، فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، على الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وإننا نعرب عن بالغ الأسف من أن الوزير قد سُمح له ببث ذلك التحريض وتلك الكراهية من منبر الجمعية العامة وبالاستهزاء من المجتمع الدولي وجهوده الرامية إلى تحقيق السلام والأمن العادلين الدائمين في الشرق الأوسط. إن تلك التصريحات الاستفزازية غير المسؤولة يتعين بالفعل مواجهتها برد الفعل الصارم الذي يلائمها من جميع شركاء السلام في العالم، على نحو فردي وجماعي.

إن القرار الإسرائيلي بالاستمرار على درب الإفلات من العقاب، والتصرف كدولة فوق القانون، بل والاستهزاء بالفعل من القانون ومن الملتزمين به والداعين إلى احترامه، يجب أن يشكل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. فذلك التحدي لسيادة القانون وللإرادة

الجماعية للمجتمع الدولي يجب ألا يقابل بعدم الاكتراث، لأن العواقب المحتملة وخيمة للغاية وستؤثر على نحو خطير في المنطقة وخارجها. فيجب على المجتمع الدولي أن يظل حازما في مطالبته بأن تتقيد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما فيه القانوني الإنساني وقانون حقوق الإنسان، والقرارات ذات الصلة، وأن تفي بأمانة بتعهداتها ومسؤولياتها إزاء تحقيق السلام.

وأخيرا، نود في هذا الصدد أن نعرب عن تقديرنا لسعادتكم على تكراركم المطلب العالمي بأن تحترم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التزاماتها الدولية وتجمد كل الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ونكرر القول بأن المستوطنات الإسرائيلية كلها غير شرعية بموجب القانون الدولي، وبذلك فيجب ألا يُسمح لها بالحكم المسبق على نتائج مفاوضات الوضع النهائي ولا بالتمتع بأي شرعية من المجتمع الدولي. ومن الواضح أن البناء والتوسع في هذا الانتهاك الفاضح بشدة للقانون الدولي يشكلان خطرا جسيما ليس على جهود السلام الجماعية فحسب، بل أيضا على احتمالات نجاح حل الدولتين على أرض الواقع. ومن ثم فإننا على ثقة من أن المجتمع الدولي سيواصل عزمه على مواجهة هذا الخطر بالأسلوب المناسب، ليحمي بذلك مصداقية نظامنا الدولي واحترامه وآفاق تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط.

وهذه الرسالة هي متابعة لرسائلنا السابقة وعددها ٣٧٤ رسالة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة بدءا من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (A/ES-10/501-S/2010/489) سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. إن كل هذا الذي يُرتكب ضد الشعب الفلسطيني من جرائم حرب وأعمال إرهاب الدولة وانتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، يجب أن تساءل عنه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ويجب أن يُقدَّم مرتكبوه إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير،
المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة